

الفصل الثامن

حكومة كوكبية واحدة

خرائط موازين القوى

يقول المفكر الأمريكي جوزيف ناي ان مستقبل القوة ينتقل عبر طريقين، الأول من الغرب إلى الشرق، والثاني من الدولة إلى الجهات الفاعلة غير الرسمية. هذان الملمحان لانتقال القوة في القرن الـ 21.

أفضل طريقة لاستيعاب انتقال القوة داخل الدولة إلى الفاعلين غير الرسميين، هي التفكير في طبيعة "ثورة المعلومات" التي شهدناها خلال آخر ثلاثين أو أربعين عاما الماضية، فقد انخفضت تكاليف "الحوسبة"، والاعتماد على الكمبيوتر. وبالتالي أصبح في مقدرة الجهات الفاعلة ذات الإمكانيات المتواضعة في استغلال تلك الثورة لخدمة أغراضها.

ويضرب ناي مثلا يشرح فيه تأثير ذلك بقوله "عندما كنت في إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر، كنا نتعامل مع سياسات منع الانتشار النووي، وكان أحد أسرارنا الضخمة أننا كنا قادرين على تصوير أي مكان على سطح الأرض بوضوح متر واحد، وكلفنا هذا بلايين الدولارات. أما الآن، فيمكنك الدخول على محرك البحث "جوجل" على الإنترنت والحصول على صور أفضل مجانا".

هذا التطور الهائل الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات لا يعني أن مفهوم الدولة القومية سينهار، ولكن يعني أن الحكومات أصبحت اشبه بممثل على خشبة المسرح التي ازدحمت بهؤلاء الذين أصبحوا قادرين على التمثيل. وبعض هؤلاء الممثلين جيدون، مثل منظمات "أوكسفام" الإغائية، والبعض الآخر سيئ مثل "تنظيم القاعدة".

فتنظيم القاعدة في 2001 قتل من الأمريكيين أكثر مما استطاعت أن تقتلهم القوات اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية عام 1941، مما يعني "خصخصة الحرب"، وهو المفهوم الأكثر حداثة في عالم السياسات.

واعتدنا سماع أن الشرق الأوسط ليس فيه خيار وسط بين الحكم الاستبدادي والتطرف الديني، ولكني أعتقد أن ثورة المعلومات خلقت جيلا وسطا جديدا كما رأنا في ميدان التحرير بالقاهرة، وما فعلته التكنولوجيا المتطورة مثل تويتر والفايس بوك، حيث مكنتهم من التغلب على مشاكل العمل الجماعي والتنسيق فيما بينهم".

أيضا، يمكننا التفكير في "ويكليكيكس"، فإن سرقة الوثائق السرية من الحكومة ليست أمرا جديدا، فربما يكون هذا النوع من السرقات قديما قدم الحكومات ذاتها، أو قدم عمليات التجسس. لكن ما أحدثه ويكليكيكس هو جمع مستودع كامل من البرقيات السرية لوزارة الخارجية الأمريكية، ووضعها على قرص صلب مثل الذي توضع عليه أغاني نجمة البوب الأمريكية لبيدي جاغا، ونشره على الفور بكل أنحاء العالم كان هو الأمر الجديد والمختلف.

وهناك مثال آخر، يتعلق برسم كاريكاتيري في مجلة نيويورك ركر منذ نحو عقد تقريباً، وكانت صورة لكمبيوتر ولكلبين يجلسان أمامه، ويلتفت أحد الكلبين للآخر قائلاً "لا تقلق"، على الإنترنت لا أحد يعرف أنك كلب.

هذا الرسم الكاريكاتيري لم يكن فقط فكاهة رائعة، وإنما كان له بعد سياسي، وهو أنك لا تعرف على الإنترنت من هو الذي يهاجمك. وهذا المثل يتضح أكثر فيما حدث عبر "ستكسنت"، وهو فيروس أصاب بعض أجهزة الطرد المركزية في البرنامج الإيراني النووي، مما أدى إلى تدمير بعضها، ولم يعرف أحد حتى الآن مصدر ذلك الفيروس. وبالتالي فخلال عام أو عامين، ستكون هناك "ستكسنت" موجهة إلى لندن أو الجزء الجنوبي في أمريكا، ولا نعرف من الذي هاجمنا، فربما تكون حكومة أخرى أو بعض المتطرفين أو عصابة إجرامية أو الإرهاب الإلكتروني. الأمثلة السابقة هي وسيلة لفهم كيف أدى ظهور مجموعات وأشخاص يستطيعون القيام بتغيرات كبيرة في عالم السياسة والقوة في هذا القرن.

وانتقال القوة من الغرب إلى الشرق، وأفضل طريقة لفهم هذا التحول هي تخيل صورة العالم في عام 1800، حيث كانت تمتلك آسيا أكثر من نصف سكان العالم ونصف إنتاجه المحلي. ولكن لو نظرنا للصورة نفسها في عام 1900، فسنجد أنه لا يزال نصف سكان العالم بآسيا، ولكنها تملك فقط 20% من إنتاج العالم، وهذا بسبب الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية.

ولكن ما يشهده هذا القرن هو عودة آسيا للمعدلات الطبيعية (تقريباً نصف سكان العالم ونصف إنتاجه)، ولهذا نطلق على هذا القرن لقب "عودة الانتعاش" إلى آسيا. وهذا الانتعاش بدأ باليابان مروراً بكوريا، ثم إلى دول جنوب شرق آسيا، بداية من سنغافورة وماليزيا، ويتركز الآن في الصين، وعلي نحو متزايد يتركز في الهند التي ارتفعت معدلات نموها.

الولايات المتحدة تنحدر، والصين تزدهر، وكثير من الناس يقولون إنها وصفت محفوفة بالمخاطر. أنصار هذا الرأي يرجعون في التفسير إلى "الحرب البيلوبونيسية"، عندما كان "المجتمع اليوناني" مجزأ في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث صعود أثينا، والقلق الذي أحدثته في أسبرطة، الأمر الذي أدى لنشوب الحروب بينهما. وكذلك اشتعلت الحرب العالمية الأولى، حيث كان النظام الأوروبي مجزأ، وقامت الحرب بسبب ازدهار القوة في ألمانيا، والقلق الذي خلقته في بريطانيا، وبالتالي صعود الصين قد يخلق انفجاراً مشابهاً. لكنني أرى تلك الاستعارات التاريخية سيئة لعدة أسباب، أولها أنه لا اعتقد أن الولايات المتحدة تنحدر. وفي هذا الشأن، فدورة حياة الدول تختلف عن حياة الإنسان، وهذه الدورة غير معروفة، فروما استمرت ثلاثة قرون ونصف قرن من أوج القوة حتى الانحدار

النهائي. لكن هذا يقودني إلى مفتاح آخر لفهم قصة انتقال القوة في القرن الـ 21 لرواية اندحار أمريكا وصعود الصين.

إن هناك خلطاً بين شئيين مختلفين للغاية، وهما " الانخفاض النسبي والانحدار المطلق". ففي الأخير، تفقد الدولة مواردها وقدرتها، مثلما حدث لـ "روما القديمة". أما الولايات المتحدة، فلا يمكن تطبيق صورة الانحدار المطلق لروما عليها، وإنما يمكن القول إنها تهر بحالة من "الانخفاض النسبي"، فالاقتصاد الأمريكي يتراجع، والتكنولوجيا والتجارة الأمريكية لا تزال موجودة أي اقصد انها ستصبح في مصاف الدول الكبرى. ونهوض القوى الأخرى، كالصين والبرازيل والهند، ليس معناه إلغاء قوة الولايات المتحدة، ولكن خفضها نسبياً. فالصين قد لا تتفوق على الولايات المتحدة في الطاقة بصفة عامة.

فلو أنك تملك 1,3 مليار نسمة ومعدل النمو يقرب الـ 10 %، فسيحدث ذلك عاجلاً أم آجلاً، ولكن إجمالي حجم الاقتصاد ليس بالضرورة أن يكون مؤشراً جيداً لتطور الاقتصاد أو إجمالي قوت الصين الاقتصادية، لأنها عادة تقاس بمتوسط دخل الفرد. ورغم أن الصين تسعى لزيادة قوتها " الصلبة" خاصة العسكرية والاقتصادية، فإنها تسعى لزيادة قوتها الناعمة حتى تمنع التحالفات ضدها. لذلك، فإن بكين تنفق البلايين على معاهد كونفوشيوس، وتحاول إنشاء فضائيات جديدة. لكن المشكلة أن الصين تهمل أن الصفقة الرابحة للقوة الناعمة تؤسسها قوة المجتمع المدني وليس الإجراءات الحكومية. فلو نظرت إلى القوة الناعمة الأمريكية فستراها تنشأ من الجامعات والمؤسسات البحثية والفكرية وهوليوود، بالإضافة للسياسات الحكومية، في حين أن الصين لا تستطيع إطلاق عنان مجتمعها المدني بسبب نظام الحكم. رقعة الشطرنج ثلاثية الأبعاد، وفي البعد الأول، تبدو الولايات المتحدة مهيمنة عسكرياً. وستظل كذلك لعقد أو اثنين، أما البعد الثاني، فيشير إلى أن العالم متعدد الأقطاب اقتصادياً، حيث توجد القوى الأوروبية والأمريكية والصينية.

أما البعد الثالث، فيتعلق بالعلاقات العابرة للقومية التي ساعدت على انتشار القوة خاصة لجهة الفاعلين غير الرسميين. وثمة تحديات ضخمة تواجه العالم بفعل انتشار القوة في الجهات غير الرسمية مثل الإرهاب الإلكتروني والتغيرات المناخية والأوبئة وغيرها. والحل الأفضل للتعامل مع تلك المشكلات هو تنظيم شبكات للتعاون على مستوى العالم. وهذا يعني أن علينا التفكير في القوة مع الآخرين، وليس فقط عليهم.

مشروعات الهزيمة والتعثر للأمام

داخل دوائر القرار الأمريكي وداخل مجلس الأمن القومي يسود الاعتقاد بأن الحل الوحيد لتحويل سكان المنطقة إلى الحضارة يكمن في إدماج إسرائيل في هذه المنطقة. وبالتالي فإن بديل بالنسبة لهم يعنى ابتلاع كل من إيران وتركيا لأكبر قدر ممكن لهما من الأراضي العربية. كما سيعني اندلاع النزاعات الدموية بين العرب أنفسهم وبهذا فإن إسرائيل لن تكون بحاجة للتورط عسكرياً كي تشهد نهاية دول المنطقة. بل وينوه بعض الأمريكيين إلى احتمال مساعدة إسرائيل للعرب من أجل حمايتهم من دول الجوار (وكان الجوار صهيانية وإسرائيل دولة إسلامية) بل إن بعضهم يراهن بأن الحلف العربي -الإسرائيلي في مواجهة هذه الدول هو أمر واقع في حال قدوم السلام. لكن هذه التسوية تقتضي تفهم الخوف الإسرائيلي من التفوق الديموغرافي العربي. وبالتالي الخضوع لشروطها التي قد تبدو مبالغة إذا لم ننظر لعنصر الخوف. وهذا المنطق يتجاهل وجود الشعوب العربية والإسلامة وحكامها ومنظمتها والخطوط الحمراء التي ساهمت في الحد من قدرة إسرائيل على استخدام قوتها العسكرية ومن قدرة الولايات المتحدة على التحرك بحرية في المنطقة. وأيضاً على إجراء تغييرات في جغرافية المنطقة وإذا كان بعضهم يضيف التسامح الأمريكي في توزيع عائدات النفط والذي حوّل قلة قليلة جداً من العرب إلى أثرياء فإن هذا التسامح كان مفروضاً.

والسيطرة الاقتصادية والعسكرية كانا الدافع الأمريكي الرئيسي لعاصفة الصحراء (حرب الخليج واحتلال العراق) ونحن نعيش ما خلفته هذه الحرب من فوضى عربية استراتيجية -شاملة ومن تجلياتها :

1- الولايات المتحدة باتت تملك القدرة على التهديد المباشر لأنظمة الحكم في المنطقة. وتحت وطأة هذا التهديد تم اقتياد الدول العربية إلى مؤتمر مدريد واستدراجها إلى ملحقته. وإذا أردنا أن نكون أكثر دبلوماسية فإننا نختصر القول بأن أنظمة الحكم العربية تأمركت بعد عاصفة الصحراء.

2- عدم تنفيذ قرارات إعلان دمشق بها يعكس عدم جدية النظر لأي تكامل عربي.

3- التوتر داخل التجمعات العربية القائمة بها يقطع الطريق أمام أية جهود عربية جامعة ويبقي على قابلية الخلافات العربية - العربية للإنفجار.

4- تطبيق سياسة الحصار الاقتصادي الأمريكية على عدة دول مع عدم وجود موقف عربي جامع حول هذه الحصارات.

5- العجز عن عقد قمة عربية ناجعة وناجزة بالرغم من الزلازل العاصفة التي تتعرض لها المنطقة.

6- بروز خلافات جديدة تستند إلى مبدأ علاقة الأخ الغني بالأخ الفقير، وهي خلافات تجذر الشقاق العربي وتنقله من حيز السياسة إلى مستوى التعصب الطُفري الذي يحول الخلاف من السياسي إلى الفردي.

7- تحول الدول العربية الغنية إلى دول مدينة بما يعكس تسرب ثروات هذه الدول وفقدانها لوضعها كعمق استراتيجي - اقتصادي عربي وإسلامي.

هذه الفوضى جعلتنا عاجزين عن التوجه في الزمان والمكان ومعه العجز عن تحديد موقفنا من الآخرين وأيضاً من بعضنا البعض وهذا هو الأخطر.

8- تنعكس الفوضى الاستراتيجية الأمريكية على العالم ومنه دول المنطقة بحيث يرتبط بمستقبل هذه الدول بقدرة الولايات المتحدة على تكوين إطار استراتيجي جديد لمصالحها في المنطقة. ولعله من الممكن اعتبار الشرق الأوسط أحد أضح مناطق العالم في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية.

1- مصر: إن رغبة الولايات المتحدة بخفض معوناتها تنعكس على مصر بصورة أساسية إذ تأتي مصر في المرتبة الثانية (بعد إسرائيل) في قائمة المعونات الأمريكية وبالنظر إلى الفوضى العالمية فإن التوجيه الأفضل لمصر هو باتجاه الدول العربية والإفريقية كي تعيد استغلالها لثرواتها النفطية والخروج من الفقر.

وهكذا بات من الطبيعي أن تتجه مصر باتجاه هذه الدول التي تستعيد غناها لتتحول إلى أسواق غنية مفتوحة في وجه الإقتصاد المصري. وهذا الإنفتاح كفيل بحل أزمات مصر الإقتصادية وجعلها إقتصاد قوي وكبير. كما ان الولايات المتحدة تبحث عن قائد يعود بقوة لمكانته بين الدول العربية وهي مصر وال قيادات كبيرة للقارة الإفريقية وكبديل عن محاولات دخول إثيوبيا وغيرها على الخط. ومع هذه العودة يتم اتباع إقتصاديات كل من جنوب السودان والسودان والصومال لمصر. فهذه الدول الثلاث تملك ثروات من اليورانيوم (المحظر الإعلان عن وجوده عداك عن استغلاله). والولايات المتحدة لن تترك هذا اليورانيوم تابعا لمنطقة النفوذ الأوروبي، وبالتالي يسهل استغلاله كورقة هامة.

2- تركيا: كانت دائماً بمثابة الصديق المزعج للولايات المتحدة فأهميته تجعلها تمسك به ومشاكله ونزاعاته تنفرها منه وتجعلها تتحمل التبعات والأعباء. فنتركيا تعاني من جملة مشاكل داخلية بينها الأقليات العرقية (الأكراد) والدينية والمذهبية. إضافة إلى تناقض التوجهات الاجتماعية التركية وتوزعها ما بين قومية طوارنية وإسلامية ويسارية وعلمانية. وذلك يحتاج ضبط الوضع الداخلي التركي إلى رقابة عسكرية مباشرة واستعداد دائم لتدخل العسكر في الحكم.

أما على الصعيد الخارجي فإن لتركيا مشاكل جديدة مع كافة جيرانها (اليونان وإيران وسوريا والعراق وحتى دول بحر قزوين). ويضاف إلى هذه المشاكل عجز تركيا عن الإيفاء بشروط

الإنضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة مع ما يعكسه هذا العجز من رفض أوروبي جماعي يجرح الولايات المتحدة.

في المقابل فإن تركيا خاضعة منذ بداية عهد أتاتورك خضوعاً كلياً للتوجهات الغربية وتالياً الأمريكية وهي بذلك تقدم نموذجاً للدولة التابعة لكنه نموذج سيء ومنفر. لأنه لا يشجع بقية الدول على حذو حذوها. فقد انتهجت تركيا سياسة علمانية بحثة (بقوة الجيش أحياناً) وتخلت عن جهاز قيمها لصالح القيم الليبرالية الأمريكية. لغاية استبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني. ومع ذلك فقد عجزت عن تحقيق تنمية صحيحة. الولايات المتحدة تفكر في الخلاص من هذا الصديق المزعج أو تكتفي باحتوائه جزئياً لخض سقف طموحاته؟.

من هنا نجد أن من مصلحة الحلف العالمي الجديد الإبقاء على تركيا أسيرة تناقضات وباحثة عن حلول لأزماتها وذلك بحيث يسهل توظيفها لمصلحة الحلف ولخدمة استراتيجياته المستقبلية. وبمعنى آخر فإن من مصلحة الحلف وضع تركيا في حالة الحرب الباردة مع جيرانها مما يجعلها بحاجة دائمة لتدخل الحلف ووساطته ودعمه. وبها يحد من جهوحها في آن معاً.

3- إسرائيل : عندما تكون في حالة عداة مع العرب فإنها تكون صاحبة حقوق والتزامات أمريكية غير قابلة للجدل. وبالنسبة لإسرائيل التفكير في سلام عربي -إسرائيلي هو مجرد سراب. ففي المرحلة الراهنة لا يوجد لدى إسرائيل أي سبب يدفعها لاستعجال أي حل نهائي لصراعها مع العرب. وأن كانت الفوضى العربية خلال العقد الثاني من القرن شديدة الإغراء بالنسبة لها. وهي تستغلها من أجل تسويات مؤقتة تحقق لها الأهداف الإستراتيجية التالية:

أ-الأمن الإسرائيلي : حيث قوة الردع العسكري تضمن أمن إسرائيل في وجه الحروب مع الجيوش العربية. ويبقى الأمن الإسرائيلي في مواجهة الحركات ذات الطابع الفدائي، وهذا يقتضي تحقيق تسوية تلزم الدول العربية بعدم احتضان هذه الحركات (حتى لا تجد لها مقراً للانطلاق)

ب-حرق الأوراق العربية : بمعنى تسجيل اختراقات في المواقف العربية المبدئية تجاه إسرائيل. وهذه الورقة فائقة الأهمية بالنسبة لإسرائيل لأنها تفتح أمامها أبواب اختراقات إسرائيلية اقتصادية وثقافية.

ج- وهذه الأوراق قد لا تبدو بالأهمية الحقيقية لها. إلا أن العارفين ببواطن الأمور يدركون أن مثل هذه المواقف هي من معايير التوجه القليلة الباقية لدى الرأي العام العربي وعليه فإن التسوية مع العرب تتيح لإسرائيل حرق هذه الأوراق العربية. مما قد يحول الرأي العام العربي إلى ما يشبه الفوضى الكلية.

ج- تشجيع الفوضى الديموغرافية : استناداً إلى تاريخ الشتات اليهودي هنالك قناعة إسرائيلية راسخة مفادها قدرة الفيتو الصهيوني في بلدان العالم على تحقيق مكاسب تفوق حجمه بأضعاف مضاعفة. لذلك فإن إسرائيل مستعدة دائماً للتورط في مناطق الفوضى الديموغرافية. كونها تحسن جني مكاسب هذه الفوضى. ومن هنا عملها الدائب على إثارة مشاكل الأقليات في كل بقاع العالم. أما في الداخل الإسرائيلي فإن بناء المستوطنات هو أداة الفوضى الديموغرافية التي قامت إسرائيل على أساسها على أن تشجيع إسرائيل لهذه الفوضى لا يقف عند حدود بناء المستوطنات بل يتعداه إلى سلسلة من التحركات الفوضوية في هذا الإتجاه منها :

1-استغلال اي تسوية من أجل مطالبة إسرائيل (بوصفها ممثلة لحقوق اليهود في العالم او اعتراف بها كدولة يهودية) بحقوق اليهود في الدول العربية واول من تبدأ بهم مصر والسعودية.

2-تسجيل اختراقات عربية بتحريك اليهود العرب تمهيداً لإعادة تصديرهم (ربما كانت بداية إعادة التصدير تبدأ باليهود الإيرانيين).

3-إغراء الأقليات المتواجدة في الدول العربية لفتح وتعميق قنوات اتصالها بإسرائيل وذلك وفق النموذج الأمريكي – الكردي (يحول الأقلية إلى مجرد ورقة للضغط).

4-تحقيق اختراقات عربية عبر المنظمات الدولية وعبر مؤسسات المجتمع المدني (خصوصاً المعتمدة منها على التمويل الأجنبي).

د-الهروب من السلام : إن الثمن المطلوب دفعه من قبل إسرائيل لتحقيق السلام يعتبر زهيداً بالقياس مع الثمن الذي كان مطلوباً خلال الحرب الباردة. لكن الصهانية متخصصون في لعبة العرض والطلب. وعليه فإنهم يجدون هذا الثمن باهظ. وهم يدركون أن تحقيق التسويات يؤمن لهم غاية الأمن الإسرائيلي ويدفع العرب باتجاه ترتيب أوضاعهم الداخلية ونسيان سيورة السلام بما يتيح لإسرائيل انتظار الظروف الملائمة وتحديد الوقت المناسب لإنهاء مفعول التسويات والعمل على استبدالها إما بتسويات أخرى أو ربما بسلام شبه تلقائي وشبه مجاني ولعل ما يسمى بتفاهم نيسان (عقب عملية عناقيد الغضب في لبنان) خير نموذج للسلوك الإسرائيلي

هـ-مستقبل إسرائيل في المنطقة : لم يتخلى الإسرائيليون عن حلمهم الأسطوري بتحقيق إسرائيل الكبرى، لكنهم يقدمون عليه حليماً أكثر واقعية هو حلم تحويل إسرائيل إلى دولة كبرى حيث تمكن العرب بالرغم من ظروفهم السلبية وضعفهم العسكري من الحؤول دون تحقيق هذا الحلم لغاية حيث لا يزال الإقتصاد الإسرائيلي اقتصاد معونات وإسرائيل تريد استغلال الفوضى العالمية للخروج من هذه الوضعية. هذا الخروج الذي يقتضي إصاق المصالح الإسرائيلية بالأمريكية (تتجه التوظيفات والاستثمارات اليهودية

بذات اتجاه الاستثمار الأمريكي حيث تتركز في منطقة القوقاز) بما يجعل إسرائيل مستفيدة من أي استراتيجية يمكن للولايات المتحدة اعتمادها خصوصاً وإن البوادر تشير إلى الرغبة الأمريكية بتخطي المفهوم الجغرافي للشرق الأوسط عن طريق إصاق مناطق النفوذ الأمريكية الجديدة فيه وعن طريق فصله عن شمال أفريقيا الذي اعتبر لفترة طويلة امتداداً استراتيجياً للشرق الأوسط.

هذا التصور يحقق لإسرائيل مكاسب عديدة وفي طليعتها نهاية السيطرة العربية (اقتصادياً وديموغرافياً وثقافياً) على الشرق الأوسط. وهذا من شأنه أن يساعد إسرائيل على اختراق حاجز العزلة العربي القائم في وجهها منذ إعلانها. وهكذا فإن السعي الإسرائيلي يتجه باتجاه المحاصصة مع النفوذ الأمريكي حيث إسرائيل شريكة في الحرب الباردة وفي المخاطرة بالاستثمار وبالتالي فإنها تستمر في دور الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة هذه الشراكة التي تؤمن لها التغذية من الدماء الأمريكية. سواء عن طريق المعونات أو عن طريق تقاسم الأسواق الجديدة.

4- العراق :يشكل العراق لغزاً عصبياً على الفهم الأمريكي. فالولايات المتحدة لا تجرؤ على تحميل مواطنيها أعباءً ضريبية جديدة لعدم ثقتها باستعداد المواطن للتخلي عن جزء من رفاهته. مع التأكد على أن أزمة اقتصادية أمريكية جديدة يمكنها أن تؤدي إلى الانهيار الأمريكي. أما بالنسبة لإسرائيل فإن أزمة شبيهة من شأنها أن تخلق موجة هجرة معاكسة (من إسرائيل إلى الخارج) تزداد حدتها بازدياد حدة الأزمة. وإن كانت توجّهه إلى ما بعد المتغيرات التي تشهدها دول المنطقة. وهي متغيرات لا تقف عند حدوث المستجدات المرافقة للأوضاع الجديدة بل تتعداها إلى تغيرات جذرية في علاقة دول المنطقة بعضها ببعض الأخر حيث الحلف التركي – الإسرائيلي سيجد انعكاسه ورد فعله الطبيعي في حلف يقابله في المنطقة (على أن لا يتعارض هذا الحلف الجديد أو يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة). فإذا ما تأمنت عضوية العراق في الحلف الجديد فإن ذلك يكون أحد السيناريوهات المقبولة، فإذا ما تعذر ذلك أمكن لقمة عربية تسهل عودة العراق وإخراجه من الحصار.

وان القاعدة العربية تتألم لها يجري للشعب العراقي ونص دراسة أجراها الدكتور الكويتي عويد سلطان المشعان وعرضها في مؤتمر عقد في الكويت في أبريل العام 1994 تؤكد أن المواطن الكويتي لا يزال يستشعر مشاعر الاخوة والتعاطف مع المواطن العراقي بغض النظر عن أية اعتبارات سياسية. في المقابل علينا أن لا نتوقع أن تكون عودة العراق مجانية

5- السعودية: المراجعة المتأنية لمواقف المملكة تبين أن السعوديين لم يتخلوا يوماً عن مسؤولياتهم تجاه القضايا العربية. ومواقفهم تنطلق من مبادئ ثابتة تشكل استراتيجية

بعد ذاتها. فموقفهم من الإتحاد السوفيتي لم يكن موقفاً سياسياً أو تكتيكياً بل كان موقفاً مبدئياً قوامه رفض الشيوعية والتصدي لها. ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن توريط السعودية والعراق والمنطقة كلها في الحرب مع إيران. بل إنه من المستبعد تبراة الولايات المتحدة من مسؤولية تمديد أمد هذه الحرب التي شهدت نهاية غير مكتملة بما يوحي بأن حرب الخليج الثانية إنَّها جاءت تَبَتَّة لها. وبات من المعروف اليوم جهود السعودية للحيلولة دون اندلاع هذه الحرب وللتوفيق بين العراق والكويت. وندرك أن نجاح هذه الجهود كان مَمْنوعاً أمريكياً ومع ذلك فقد بقي اللوم للسعودية بالسماح بتواجد أجنبي في الأراضي المقدسة، لكن هذا اللوم يفقد حدَّته عندما نرى الإتحاد الأوروبي ينساق للتورط في كوسوفو مع ما في هذا التورط من أخطار تهدد بلدانه في اقتصاديتها واستقرارها وأيضاً في إجبارها على تعديل استراتيجياتها. وهذا الموقف لم يكن سوى تكراراً لانسحاق هذه الدول إلى حرب الخليج الثانية، مِمَّا يعني بأن للشراكة الإستراتيجية حدودها أمريكياً. ويجيء الإعلان الأمريكي عن صدام الحضارات بفرعية الصيني والإسلامي. فنجد أن السعودية تحولت إلى رمز مهدد للمصالح الأمريكية وإلى متصادم معها. إذ أن إيران في وضع احتواء أمريكي يجعلها عاجزة عن تهديد هذه المصالح إلا عبر النافذة السعودية التي تبقى المعنية بطرح صدام الحضارات مع أن السعودية لم تظهر يوماً في موقف المتصادم مع الحضارات فهي تعاملت مع المسيحيين واليهود (العرب والأجانب) من منطلق إسلامي بحث باعتبارهم "أهل كتاب". بل إنَّها قدَّمت لبعضهم دعماً حيوياً لإستمراريتهم. وهذا أمر يدعونا إلى تحري سبب إصاق هذه التهمة بالسعودية تحديداً حيث نجد قدرة سعودية فائقة على الخوض في بحار المتغيرات العالمية والإنسانية العاصفة. تمكنت السعودية ومصر والامارات والكويت من تخريب جيش من رجال الأعمال العرب الذين يجيدون اللعبة بحيث دخلوا بمهارة في نادي الأفراد المؤثرين في تحديد اتجاهات المصالح. وعلى صعيد السياسة العالمية دخلت السعودية كعنصر مقرر وذو نفوذ إلى مسرح السياسة العالمية فاكتملت موقعها السياسي المميز الذي يجعلها مرجعاً لا يمكن تجاوزه في المسائل العربية. وهذا الوزن السياسي المتصاعد جعل الولايات المتحدة عاجزة عن تخطي الرؤية السياسية السعودية أو تجاهلها.

6- الولايات المتحدة : يمكن التأريخ لاستراتيجية أمريكية جديدة ابتداءً من احتفال الحلف الأطلسي ببويبله الذهبي. الذي ترافق مع إعلان أهداف استراتيجية جديدة له. حيث تمكن قراءة هذه التغيرات على النحو التالي :

أ- تخلي الولايات المتحدة عن الأحادية القطبية بضم الشركاء الأوروبيين والاعتراف لهم بمناطق مصالح سواء داخل أوروبا أو في شمال أفريقيا. ب - عودة إلى المفهوم

الاستعماري القاضي بتقاسم مناطق النفوذ حيث أعلن الأوروبيون قبل سنوات عن رغبتهم بإنشاء قوة أوروبية للتدخل السريع في شمال أفريقيا. وجاءت المباديء الأطلسية الجديدة تلبية الرغبة في مقابل تحديد مناطق نفوذ أميركي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا.

ج- اعتماد مبدأ ترك المشاكل الصعبة للوقت والتصدي للمشاكل الأقل صعوبة حيث ترك الأطلسي فراغاً جغرافياً أهم مناطقه الشرق الأقصى والإقارار الأطلسي بهذا الفراغ يعني التراجع عن العالمية وربّما عن العولمة إذا نحن أمعنا النظر في العلاقة بين العولمة وبين الأمركة.

ج - استدرج دول الفراغ الجغرافي (آسيا وأفريقيا) وتشجيع القوية منها على الدخول في لعبة شرطي المنطقة أو في لعبة الأحلاف بما يعتبر تكريساً لمناطق نفوذ الأطلسي ويعطل دور الأمم المتحدة فيها.

د - الالتفاف على احتمالات نشوء الأحلاف الغاطسة (أي الأحلاف التي تقوم ثم ينفرط عقدها في مراحل تاريخية معينة بحيث تتوقع نظريات الاستقرار التاريخي المستقبلية قيام هذه الأحلاف من جديد في ظروف ملائمة وأخطر هذه الأحلاف الحلف الروسي - الصيني - الأوراسي. وهو الحلف الذي يشكل تهديداً جدياً، في حال قيامه لمصالح الأطلسي.

هـ- تفسر لنا النقطة السابقة أسباب السماح بمشاركة روسية محدودة في قوة حفظ السلام في كوسوفو. والتخلص السريع من رئيس الوزراء الروسي بريماكوف لأنه صاحب أحلام من هذا النوع وإنهاء بعض الأدوار الوظيفية لها أصطلح على تسميته بـ "الإتحاد الأوروبي وبناء عليه فإننا نستنتج بأن الرؤية الاستراتيجية - الأمريكية للشرق الأوسط تتلخص بالنقاط التالية :

1. تأمين استمرارية السيطرة (المدعومة عسكرياً) على النفط العربي الخليجي.
2. ربط رفع الحصار عن إيران بتأمين المصالح الأمريكية فيها حتى ولو أدى ذلك إلى تغيير النظام.
3. محاولات فرض تسوية تستجيب لدواعي الأمن الإسرائيلي مع إعطاء فرصة زمنية كافية لإسرائيل لانتظار المتغيرات الإقليمية القادمة التي قد تتيح لإسرائيل فرض حل نهائي مناسب لها في صراعها مع العرب.
4. إبقاء تركيا مشغولة بأزماتها وربّما توريطها في أزمات جديدة بما يمنعها من المطالبة بحصص أكبر في منطقة القوقاز أو في البلقان وربّما تسمح الظروف بتعويضها عن ذلك بغض النظر الأمريكي عن أطماعها في شمال العراق وسوريا.

- 5.التفرغ الأمريكي لاستثمار ثروات دول بحر قزوين (آسيا الوسطى) بما يدعم الحزام الأوراسي الإستراتيجي لمجابهة أي تحرك صيني مستقبلي .
- 6.تأجيل الإهتمام بحقول اليورانيوم الصومالي والسوداني (والمصري) إلى مرحلة لاحقة حيث لا داعي للتعجل في كشف ثروات جديدة في المنطقة.
- 7.بناءً على ما تقدم يصبح من الأسهل على الولايات المتحدة تغيير الحدود الجغرافية الراهنة للشرق الأوسط، وذلك على صعيدين
- الخارجي : بضم الإمتدادات التركية (دول القوقاز والبلقان) إليه مع تثبيت عضوية أفغانستان وباكستان فيه ثم لاحقاً إضافة مصر والسودان والصومال إليه.
- الداخلي : التدخل لمنع التفكك العنقودي لدول المنطقة مع تشجيع انفجار المشاكل الأقلويات فيها.
- 8.إيجاد مخرج مقبول للمسألة العراقية من شأنه أن يخفي الوجه البشع للولايات المتحدة في ممارساتها السياسية والأخلاقية والعسكرية على هذا البلد.
- والقرن ال21 قد يشهد براكين الصراع المزروعة في طول أوروبا وعرضها , سواء منها إيرلندا وشمال إيطاليا , وإختلاف موقف السويسريين العرقي من إتفاقيه اللغات), أو البراكين التي تبدو خامدة بصورة مستترة دون نفي إحتتمالات تفجرها مستقبلا(بلجيكا وإسبانيا). كما ان المطلع على فوارق الدخل الفردي بين أوروبا الغربية والشرقية لا يستطيع ان يجعلها تهر في العقل دون احداثيات وتأثيرات اجتماعية ونثوءات تولد صراعات مختلفة. فالسكان المميزين في العالم أغنياء يسكنون في البلدان مراكز القوة (بين الباسيفيكي واوروبا). وهؤلاء يعيشون التجوال وفي الأماكن التي تؤمن لهم حرياتهم متيحة لهم ممارسة طموحاتهم وجشعهم. وبسبب هذا التجوال.فإنهم اشبه ب "البدوي الجديد". فهم برأي أتالي بدو رحل من نوع جديد لا تتحكم الإنتماءات بتحركاتهم, وإنما تتحكم فيها مصالحهم , وهم يضطرون في تجوالهم هذا , لإستخدام تكنولوجيا فائقة التطور. هذا ويرى أتالي أن ثقافة الإنتقاء, التي إرتبطت بمنطق السوق , سوف تدعم الإنسان في إكتساب مقدار من الذاتية (التفرد) , وحكم نفسه بنفسه. حتى تصبح قدرته على إمتلاك الأشياء الجديدة. رمز للحرية والقوة.

اسقاط الحضارات

بعد خروج انجلترا وفرنسا من الحرب العالمية الاولى عظيمتين وتلاهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد خروجهما من الحرب العالمية الثانية، ثم سقوط الكتلة الاشتراكية تربعت قوة الولايات المتحدة على العالم، ولها كان رأي اغلب صناع القرار بتفردا والاصرار عليه دون السماح لمنافس كانت ميزانيتها العسكرية تعادل اكثر من مجموع ميزانية ال 22 دولة التالية لها عالمياً. كما رأي هؤلاء انه عليها الاتعتد بالمنظمات الدولية فيها يعوق مصالحها، بل استخدامها كلها امكن في هذا الاطار. لكن مع انهيار الكتلة الاشتراكية من الغرب ادرك الغرب ان الوهن قادم وبدا يدب. فبدأ اعداد صراع جديد من خلال التحرش واسقاط الحضارات الاخرى. وعلينا ندرك ان اتخاذ قواعد الحروب والصراعات تخرج خاسرين ضعاف ومستسلمين برضاهم او رغم عنهم وغانمين يسيطرون ويتحكمون في المهزوم. وعندما يتم السيطرة عليه وتوجيهه وبالتالي استهلاكه يتم التوجه لحضارة اخري ذات خيرات. وهكذا تجدد الحضارة دمائها ولا تسقط مثلها سقطت الحضارات السابقة. وبعد الكتلة الشرقية تم التوجه لبقايا الاشتراكيين في الغرب وهي يوغسلافيا وبقاياها حتى لاتعود مرة اخري ثم تشيكوسلوفاكيا. وتم التوجه للحضارة الاسلامية بالجماعات والارهاب التي تم استخدامها ضد الاتحاد السوفيتي. كما كانت هناك محاولات احتلال واستعمار مباشر في نهايات القرون المختلفة بعد الدولة العثمانية إلى استقلال هذه الدول في النصف الاخير من القرن ال 20. ولكل عصر ادواته وتكتيكاته فنهايات القرن ال 20 وبدايات القرن ال 21 تم استخدام الحروب بالوكالة والجماعات وحروب اللاعنف ورجال اعمال.. الخ. وهذه الطرق كانت موجودة لكنها استخدمت بنطاق اوسع. نلاحظ ان الفكر نفسه يحمل الخطأ بداخله، حيث ان فكرة الرأس مالية هي ذاتها الانا الواحد. قلة تملك وتحكم فيمن يحكم واكثرية شغيلة وعمال ومنهمكون في ظروف مختلفة. وكلما اغتننت الراسمالية تطلب المزيد، محيط من عدم الشبع والاحساس الانساني والاخلاقي في بعض الاحيان. وللأسف تم توظيف مفكرين وكتاب وعلباء في انتاج الاسلحة وتحديثها وملئ عقول الناس بالفكر الاستهلاكي والترويج لديمومة الراس مالية وتصنيف العالم لدول مارقة ودول طائعة وصراع حضاري.. الخ وللأسف ان هؤلاء اغلبهم من اصل حضارات تم الفتك بها واغتيالها. اي يتم استخدامها في الفتك بأصولهم وتاريخه الحقيقي، وبالتالي لامانع من انكار تاريخ الانسانية نفسه واستخدامه كوسيلة او اداة. صراع حضارات يعني تصارع البشر والفتك بهم خاصة المختلفين عنهم. لم ارد الرفض بقدر ما اردت دعوتهم للفاقة وتوضيح تصرف القوة. فدولة مثل العراق متخذ القرار الامريكي يراها معادية وصدام حين شيرب والدولة الامريكية تري تأمين مصالحها بتأمين النفط والطاقة، والمؤسسات او الشركات تري ضرورة سيطرتها على النفط والاستثمار فيه وفي تجارته. كم

يموت؟ وماذا يحدث للعراق؟ والمنطقة والعالم.. الخ كلها امور ثانوية معمول حسابها في نفس الاطارت السابقة ايضاً.اي التخلص من صدام ويصبح عبرة لغيره واحتلال العراق وتحكم شركات امريكية في النفط وتهميش دور الامم المتحدة واعطائها دور ثانوي..الخ. واذا نظرنا لدول العالم من حيث السوك السياسي نجدها اما مستقلة عن القرار الامريكي مثل روسيا والصين ودول تابعة ككوريا الجنوبية وانجلترا ودول عربية ودول ترفض الفكر الامريكي التي يطلق عليها ساسة امريكا دول محور الشر ككوريا الشمالية وكانت كوبا.والعالم كله يدور في فلك دول المركز أو مجموعة الدول الكبرى.

مستقبل المنظمات الدولية (البريكس والأمم المتحدة)

إن مفهوم "البريكس" الذي أطلقته شركة غولدمان ساكس الأمريكية في بداية القرن الـ 21 كان مفهوماً استثمارياً فقط حينئذ. في حين يرى العالم في الوقت الحالي ظهوراً متزايداً لدول البريكس على المسرح الدولي، ومزيداً من التعاون البيئي. والآن أصبحت القضايا الدولية الهامة على غرار الأزمة المالية، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، والتغير المناخي والأمن الغذائي، مسائل لا يمكن معالجتها دون مشاركة دول البريكس. ويمكننا أن نحلل ظاهرة دول البريكس من المجالات الثلاث التالية:

أولاً، يجب أن ننظر لنمو دول البريكس من خلال الزاوية التاريخية المناسبة. إذ إن هذه الدول لم تشهد نمواً سريعاً إلا خلال العقد السابق، وهذا ليس بمعزل عن تزايد نسق العولمة والإستراتيجيات التي وضعتها الأسواق الناشئة لتعديل نموها ودخول منظومة الإقتصاد العالمي. وبعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، أصبحت مكانة دول البريكس في البنية الدولية أكثر وضوحاً، والقاطرة الرئيسية لإنتعاش ونمو الإقتصاد العالمي. في الأثناء، ما زالت دول البريكس إلى حد الآن في مرحلة تراكم النمو، ولكي تتمكن من زيادة نموها تواجه ضرورة تغيير نمط النمو وتحويل الإقتصاد والحد من إستهلاك الموارد والإضرار بالمناخ، كما تواجه سرعة نسق التمدن والتهمم السكاني، إلخ. وإذا لم تنجح دول البريكس في تذليل هذه التحديات فإنه من الممكن أن تقع في "مأزق المداخيل المتوسطة" أو "مأزق التحول"، الأمر الذي سيضع حداً لوتيرة نموها السريع.

ثانياً، يجب التعامل مع نمو دول البريكس بنظرة جدلية. حيث من الواجب النظر إلى الحجم الإقتصادي الإجمالي للنمو السريع الذي تشهده دول البريكس، لكن من الواجب أيضاً النظر إلى الضعف النسبي لنصيب الفرد في دول البريكس. على مدى السنوات العشر الماضية كانت الصين، البرازيل، روسيا والهند ضمن أكبر 10 اقتصادات عالمية، ووفقاً لمعدل النمو الحالي فإن الحجم الإجمالي لإقتصاد دول البريكس سيصل إلى مستوى الحجم الإقتصادي لمجموعة السبع خلال وقت قصير. في المقابل، سيبقى نصيب الفرد في دول البريكس متخلفاً كثيراً عن نظيره في الدول المتقدمة، ووفقاً لإحصاءات غولدمان ساكس، فإن معدل الدخل الفردي في الدول المتقدمة في عام 2010 قدر بـ 39500 دولار، في حين كان الدخل الفردي في دول البريكس كالتالي:

البرازيل 10700 دولار، روسيا 10400 دولار، جنوب أفريقيا 6090 دولار، الصين 4400 دولار، الهند 1400 دولار. ووفقاً لمعايير البنك الدولي لتقسيم الدول الفقيرة والغنية، فإن جميع دول البريكس ينتهون لصنف الدول متوسطة الدخل، وأقل من معيار الدول ذات الدخل الفردي العالي الذي يحدده البنك الدولي بـ 12276 دولار في السنة.

ثالثاً، يجب النظر إلى مشاركة دول البريكس في الشؤون الدولية من زاوية النمو. مكن

النمو السريع الذي حققته دول البريكس من توفر لها أسس مادية للمشاركة في الشؤون الدولية. كما وقّر فرصة جيدة لإصلاح المنظومة الدولية ودمقرطة العلاقات الدولية. من جهة ثانية مكن دخول دول البريكس إلى مجموعة العشرين ومشاركتها في الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية، ودفعها للإصلاحات في البنك الدولي وصندوق النقد من رفع تمثيلية الدول الناشئة والدول النامية. ومنذ عام 2009 أصبحت هناك قمة سنوية تجمع دول البريكس وتختتم بإعلان موحد، تترجم من خلال موقف دول البريكس من القضايا الدولية الهامة. وبذلك إنتقلت مجموعة البريكس من المفهوم الإستثماري إلى واقع السياسة الدولية، وأصبح التعاون والتنسيق بينها في هذا المجال يعد تقدماً تاريخياً. ورغم أن دول البريكس لا تمتلك تجربة طويلة في المشاركة في القضايا الدولية مثل الدول المتقدمة، ورغم أن تأسيس الثقة المتبادلة وتعميق التعاون بين أعضاء المجموعة مازال في حاجة إلى مزيد التأقلم والتمحيص طويل المدى، لكن بفضل النمو المستمر لنفوذ دول البريكس وعلاقات التعاون المتنامية بإستمرار، فإن رغبتهم في المشاركة في الشؤون الدولية حتما ستزيد بإستمرار.

في قمة العام الماضي التي عقدت في منتجع سانيا جنوب الصين، أسفر إجتماع قادة دول البريكس على اصدار مخطط تحرك مفصل للتعاون بين أعضاء المجموعة، شمل 10 مجالات منها الإقتصاد والمال والتجارة والصناعة، والصحة. والثقافة. وقد حققت دول البريكس خطوات هامة في التعاون في هذه المجالات. ويمكن القول أن مستقبل دول مجموعة البريكس لا يدعو إلا إلى التفاؤل.

وفي منتصف القرن الواحد والعشرين غالباً سيشهد ذروة بريكس كأغنى كتلة اقتصادية في العالم، ولعل وهذا ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً. لقد اختلفت بريكس عن كل من منظمة الأسيان التي تجمع بلدان جنوب شرق آسيا، واليوريبان (= الاتحاد الاوروي) الذي ولد من خلال استراتيجية اقتصادية (السوق الاوربية المشتركة) ولكن تغلبت عليه القوة السياسية. أما النافتا من امريكا الشمالية والمكسيك فهي تسجل تحولات لها خصوصيتها الأمريكية. وعليه، فان مجموعة بريكس ما هي الا تشكيل ناد اقتصادي يمر عبر كل العالم، وقد سجّل تقدماً يذكر في اجتماع القمة عام 2008. بتحول مثل هذه البلدان الى اوضاع جديدة، وستكون. كما يأمل بعض الدارسين. من بين الدول المسيطرة اقتصادياً عند العام 2050، خصوصاً وانها تشتمل على اكثر من 25 % من أرض العالم. و40% من سكان العالم. ان الصين هي الاكثر حركة ونشاطاً من بين الاربعة المؤلفة لهذا النادي الذي سيكون اكبر كيان اقتصادي في التاريخ، وان الولايات المتحدة الأمريكية تدرك ادراكاً عميقاً أن هذه التشكيلة ستكون الأكبر والأوسع نمواً في الأسواق الجديدة التي خلقتها ظاهرة العولمة. ويؤكد غولدمان ساكس، أن لهذه الدول

الأربعة امكانات اقتصادية هائلة لم تستثمر بعد، وما يميزها ان تشكيلتها ليست سياسية كالاتحاد الاوربي، او امريكية تعاونية صرفة كالنافتا، ولا اقليمية تجارية خاصة كالاسيان. بل انها انتاجية وتكاملية وانها في طريقها كي تغدو كاليابان وألمانيا. ان ندوة علمية ترعى شؤون المستقبل في كندا قد خرجت باستنتاجات مذهلة تقول ان الحلم في بريكس يسير بسرعة كبيرة نحو العام 2050، ومن اكبر الاحتمالات انها ستغير نظمها السياسية بتبني الرأسمالية العالمية طريقاً لها لا رجعة فيه ابداً. اذ ستكون الصين والهند اهم بلدين عالميين يوردان سلعا مصنعة وخدمات الى كل العالم، في حين ان البرازيل وروسيا ستهيمنان على توريد المواد الخام، وستيشكل تعاون واضح من اجل السيطرة على السوق وتغدو جماعة بريكس كتلة قوية لاستبعاد مجموعة الثمانية التي لها سيطرتها اليوم. ان الصين ستكون لها قوتها التصنيعية المنتجة، اما الهند، فسوف تسجل خطوات في انتاج الخدمات على مستوى العالم. وتبقى البرازيل مسيطرة على فول الصويا والحديد الخام. في حين ان روسيا الهائلة ستكون معيناً للنفط والغاز الطبيعي . ان ثمة آراء خطيرة تسجل هنا حول نجاح التحولات في هذه الدول الاربعة مع تحديات كبرى في دواخلها يعمل ابناءؤها على الاستجابة لها.. وقد نجحت بعد نهاية الحرب الباردة، لتبدأ اصلاحات سياسية واقتصادية والسعي للدخول في الاقتصاد العالمي.. ان جيلاً جديداً قد تربي على التعليم، والاستثمار الاجنبي، والاستهلاك المحلي، وتنظيم المشروعات المحلية والعملقة. وتقول التقديرات بأن الهند لديها القدرة على النمو الأسرع بين البلدان على امتداد زمن قادم يقدر ما بين 30 - 50 سنة. ان التقارير التي نشرت حتى اليوم منذ العام 2004، تؤكد ارتفاع نسبة المدخولات لهذه الدول في تزايد مع تفوق الثروة السكانية، وستنمو الطبقة الوسطى في مجتمعاتها حتى العام 2025 مع توازن النمو، وبالرغم من ان الثروات ستزداد في العالم الاكثر تقدماً، الا ان تشكيلة بريكس لها تفكير من نوع آخر، اذ تقف عاجزة امام مساواة الانسان في مستويات الدخل مع البلدان المتقدمة الأقل سكاناً. ولكن هناك خطوات عملقة في التقدم، فالهند مثلاً هي الاسرع نمواً في المناطق الحضرية في العالم، اذ سينتقل بحدود 700 مليون شخص الى المدين بحلول عام 2025، وهذا يتطلب ثورة في منجزات البنية التحتية.

وهكذا، فإن بريكس تعمل اليوم على اعادة تركيب المجتمعات من جديد وبشكل اوسع على غرار مجموعة الآسيان. كما ان الجيل الجديد في بريكس امتلك الوعي لتوسع الرأسمالية في هذه البلدان، وقد بدأت هذه الإقتصاديات بانفتاحها الخصب ذات الوجه "شبه" الإنساني تتعاطم في الأنظمة المقفلة سابقاً كالصين أو في التجارب شبه الديمقراطية كالبرازيل. ويواجه الديمقراطيون الاجتماعيون "اليساريون" الذين كانوا

يهيمنون على عدد من الحركات الاجتماعية، لا سيما في روسيا، مشاكل مماثلة. واليوم باتوا يستلهمون محاولات "الإصلاح" في أماكن مثل البرازيل. كما نلاحظ في بعض دول البريكس المناهضة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مسلسل منظمة التجارة العالمية. وتزداد حدة التناقض بحكم أن النهر الجريح واقع تحت الضغط، ليس فقط من جانب الجنوب، بل وأيضاً من جانب الاتحاد الأوروبي وربما أيضاً من جانب الصين التي أصبحت طبقتها الحاكمة مقتنعة إلى حد بعيد بأنها كانت امام طريقين قبل عشرين سنة، لو سلكت الاول لاصبحت اليوم تعاني كروسيا.. ولكنها اختارت طريقها الثاني الذي سيوصلها الى الذروة في منتصف هذا القرن.

هنا، أسأل سؤالاً واحداً: أين هي دول ومجتمعات الشرق العربي برتمه؟ ثمة تجارب رائعة لمجتمعات تسعى بسرعة من أجل اللحاق بهذا العالم المتنافس.

أما منظمة الأمم المتحدة فهي تمر بأزمة خطيرة، ولكن يجب أن نقول انه منذ إنشاء الأمم المتحدة، مرت بأزمات متعددة، واستطاعت أن تتغلب على هذه الأزمات، فالمتفائل يرى أن الأمم المتحدة سوف تستطيع أن تتغلب على الأزمات التي تتعرض لها، بينما المتشائم يرى أنها فقدت مكانتها، بل وصلت لها هو أخطر من ذلك فقدت ثقة المجتمع الدولي بها وبالتالي لا بد من تطويرها أو وجود منظمة جديدة تحل محلها، وبأليات مختلفة تماماً أي تتواكب مع مقتضيات عصرها، ولكن بعيداً عن التفاؤل والتشاؤم نحن أمام واقع ومعطيات ووضع دولي جديد، الأمم المتحدة معظم الأزمات التي مرت بها سواء فيها يتعلق بأزمات مثل التدخل الأمريكي في فيتنام أو التدخل السوفيتي في بلجراد أو غيرها من الأمور الأخرى.

والحقيقة أن هناك الأزمات تختلف بعضها البعض الآخر فالأزمة التي تقع في سنة في القرن الـ 20 تقع في وضع دولي يختلف عن الأزمة التي تقع في القرن الـ 21 فهي في وضع دولي آخر، على الأقل تقع في ظل نظام أحادي القطبية وتحول للتعددية. و يجب ألا ننسى أن السياسة الأمريكية الجديدة تختلف عن السياسة الأمريكية التي ساهمت على إنشاء الأمم المتحدة، تختلف عن السياسة التي تمسك بها الرئيس (ويلسون)، والتي ساهمت في إنشاء عصبة الأمم. والاختلاف أن هناك تيار قوي في العالم والولايات المتحدة نفسها يؤمن بالتعددية، يرى أن الولايات المتحدة ليست لها مصلحة أن تلعب دور شرطي العالم، ولها مصلحة أن تتعاون مع الدول الأخرى. لكن التيار الغالب في الولايات المتحدة لا ينظر إلا لركوب قلب العالم وهو ما يهوي به وبالعالم في حروب وصراعات عديدة. ولكن ظهور دول كبرى أخرى، على سبيل المثال الصين أو روسيا أو الوحدة الأوروبية التي يمكنها أن تنقلب إلى قوة كبرى، فإذا قد تصح الهند دولة كبرى أيضاً أو حتى ظهور تيارات قوية داخل الولايات المتحدة نفسها سيؤثر في اتجاه آخر.

يجب ألا ننسى انه في سنة 1941 كانت القوات الألمانية على أبواب موسكو، وفي أقل من عشر سنوات موسكو استطاعت أن تصل إلى القمر وأصبحت دولة عظمي. وللأسف الدول الصغيرة والنامية ليس لها أي سلاح دبلوماسي غير المنظمات الدولية، وليس أمامها إلا أن تنجس للتنمية والتحول الديمقراطي والتعاون الإقليمي ومنظماته.

ومهما كان تقويم الأمم المتحدة ودورها سلبياً، لكن غيابها لن يجلب السلام إلى العالم وسيكون أكثر فداحة وسلبية وفوضى، الأمر الذي يستوجب تطوير فكرة التدخل لأغراض إنسانية وابعادها عن فكرة التوظيف السياسي والحلول العسكرية والمعايير المزدوجة والانتقائية في التعامل. من جهة أخرى، فالأمم المتحدة رغم ضعفها ومشكلاتها وتبعية جهازها السياسي غالباً، فإنها مازالت تملك قدرات فريدة في حشد القوى وتعبئة الطاقات وتنسيق وتنظيم الجهود والفاعليات لعمل الحكومات والمنظمات الدولية، خصوصاً في قضايا مثل اللاجئين في العالم (نحو 26 مليون لاجئ ونازح) وبرنامج الغذاء العالمي للأطفال وقضايا الصحة العامة ومكافحة الأوبئة مثل انفلونزا الطيور أخيراً وأبحاث ومعالجات مرض الأيدز (نقص المناعة) والاحتباس الحراري (رغم قلة التخصصات في هذه المجالات).

لكن الأمم المتحدة التي لم تنجح في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وحل المشاكل بالطرق السلمية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، وهي أبرز أهدافها ومقاصدها.

المجتمع المدني والقانون الدولي في الحكومة العالمية

النظام العالمي الجديد ابن شرعي للثورة العلمية والتقنية الجديدة حتى أن البعض أصبح يشير للقرن الحادي والعشرين بوصفه مقدمة عصر "جيو معلومات" ، وهم يضيفون إلى ذلك أن ما شهدته الحياة الإنسانية خلال العقود الثلاثة الأخيرة فاق ما حدث على الأرض منذ ظهور الإنسان. ومن أجل تفعيل اسلوب الحكم العالمي يتوجب الامر اشراك المجتمع المدني العالمي في صنع واتخاذ القرار. غير ان ما يتوقع ان يواجه اسلوب الحكم العالمي او الحكومة العالمية كتحد، يكمن في كيفية توفير السبل والآليات التي تمكن المجتمع المدني العالمي من تشكيل هيكلته التنظيمية. وتجسيدا للفكرة الحيوية في المجتمع المدني العالمي في مواجهة الهياكل الرسمية الداخلية والمنظمات الحكومية الدولية، برزت اكثر من 1000 منظمة غير حكومية على مستوي المجموعة الاوربية، يتمحور نشاطها في الدول النامية، فالمجتمع المدني بمعية هذه المنظمات غير الحكومية، يعمل جنباً إلى جنب في سبيل تكريس الحكومة العالمية، التي يعدها البعض الهدف الاسمي للاتجاه المعياري، وذلك من خلال دعم المجتمع المدني العالمي للقانون الدولي الانساني وتطور حقوق الانسان في العلاقات الدولية، وبحثه في آليات ومكانزمات كفيلة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة، وهي كلها تصب في قالب الاخلاقية العالمية المرتبط اساسا باهداف وخصائص الاتجاه المعياري للعلاقات الدولية، بل تذهب الاتجاهات المؤسساتية إلى وصف السياسة الدولية بالفوضوية، نظرا لافتقارها إلى حكومة عالمية.

بالهوازة نجد ان هناك عدة قواعد قانونية جديدة افرزتها ظاهرة العولمة لتتماشي واهداف العولمة التوسعية، وتجعل من القانون يُنعت بالهش او الهرن. اذ سرعان ما نجد مآلها للتقنين في اتفاقيات دولية تصبح نافذة ومعمول بها حسب رغبة القوي الكبرى. وهنا يكمن الخطر الاكبر لتاثير العولمة على القانون الدولي كموضوع رئيسي للاتجاه المعياري في شقه القانوني. فالقانون الدولي اصبح يمثل البنية الضعيفة للعلاقات الدولية، لانه قانون من صنع الاقوياء، ويستخدم فقط لخدمة مصالح هؤلاء على حساب الضعفاء. مما ينتج عن ذلك اتساع الهوة بين الدول القوية والدول الضعيفة، وزيادة استغلال الانسان لآخيه الانسان. وهذا يعني ان التحكم الرئيسي في العلاقات الدولية هو المصلحة الوطنية للدول القوية وتحت غطاء ما يطلق عليه الشرعية الدولية.

ويكون القانون الدولي – بهذه الصورة- قد فقد فعاليته وبات مفتقر إلى حد ادني من الهيبة والقوة الذاتية تضمن احترام قواعده واسسه وصيانة احكامه. فما تشاهده في عالم القرن ال21 في الحقيقة تجاوز صارخ في معظمه للشرعية الدولية التي مصدرها قواعد ومبادئ القانون الدولي. ويبرز ذلك في ممارسة الولايات المتحدة 2000-2008 لسياسة

التهديد باستخدام القوة ضد الشعوب والدول التي تسعى لبناء مستقبلها، وفقاً لمبدأ استقلالية قراراتها، وتدعيمها لإسرائيل ضد الدول العربية، ولا سيما فلسطين. بل أصبح الفقه الدولي الأمريكي يقر باخفاق النظام القانوني الذي أقامته الأمم المتحدة في حظر استعمال القوة في العلاقات الدولية، مؤسساً لقراره لهذا الفشل بعدم كفاية أو عدم فعالية هذا النظام القانوني في التصدي للدول ما تسببها بالمراقبة أو التي تنتهك حقوق الإنسان.. الخ.

عناصر إعادة ترتيب وتوزيع القوة في النظام الدولي في القرن الـ 21 تبنى أساساً على القوتين الاقتصادية والتكنولوجية، بدلاً من القوة العسكرية لإدارة العلاقات الدولية، حيث حدث تراجع الأخيرة مقابل تعاضد القوة الاقتصادية، وتنامي للقوة التكنولوجية. وهذا مع تداخلها وتشابكها وتكاملها أحياناً وتلازمها. إننا نجد عملياً أن من يملك أي نوع من هذه القوي يوصف بالقوي والمتقدم، أما الذي يفتردها فيوصف بالضعيف والمتخلف. فهي حكر قوي على الدول الكبرى التي تتغنى بحقوق الإنسان والديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة. ولكنها لا تطبقها على أرض الواقع بالشكل المطلوب لأن ما يهيمها في هذا الإطار سوي تحقيق مصالحها المادية وتعظيم قوتها، ولا تبالي بأئسنة العلاقات الدولية.

سوف تتحول كثير من الدول إلى الديمقراطية وستحاول دول أخرى وكبرى احتوائها. حوار الحضارات لن تتم ترجمته بشكل ملحوظ إلا في نهايات القرن الـ 21 بسبب رفضها من طرف الغرب والدول القوية التي تريد الحفاظ على الوضع القائم. وهو وضع يتميز باستخدام القوة ليس إلا. ولا يمكن أن تتحقق حكومة عالمية واحدة في ظل التصادم بين الحضارات الإنسانية، ولا سيما الغربية والإسلامية. ولا يمكن تحقيق سلام شامل في ظل هذه الصراعات الحضارية المتضاربة، فمنطق القوة يظل المنطق الغالب والسائد في النظام الدولي خلال القرن الـ 21. إمكانية قيام حكومة عالمية واحدة تمثل للثيشرين تهديداً للتطلعات القومية للدول والعائلات والقبائل والعشائر خاصة التي تتمتع بالثروة والنفوذ. ولن تقبل بها إلا إذا وجدت ضمانات تحافظ على الأقل لشيء مما تمتلك. كما أن قم النظام الدولي ومبادئه وآلياته مفروضة من قبل الدول الكبرى المشكلة له والمهيمنة عليه، والتي توظفها بما يتناسب ومصالحها وسياساتها الوطنية. لذلك تلجأ هذه القوي إلى استخدام القوة في تعاطيها مع المشكلات الولية. الأمر الذي يتنافى وأسس المشاركة والتعامل الدوليين وقيم العدل ودمقرطة العلاقات الدولية. وهي أسس وقيم ينبغي أن يتأسس عليها النظام الدولي خلال القرن الجاري.

الصراع العالمي سيتحول من صراع بين الشرق والغرب إلى صراع الشمال والجنوب. فالنظام الدولي يكمن في إعادة توزيع الأدوار بين دول الشمال لضمان وتأمين

مصالحها وزيادة بسط نفوذها وهيمنتها على دول الجنوب. دول الجنوب ترحب بالتعاون والتكامل الحقيقيين مع دول الشمال. ولكن دول الشمال تريد ان تلعب دور التابع. فيشروع الشراكة الاورو متوسطية في جوهره سياسة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال اكثر منه سياسة تقوم على التعاون المتبادل. وفي ظل هذا الوضع فان علاقات التبعية ستتعمق اكثر نتيجة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة والاضاع الامنية غير المستقرة. عذا ادي إلى تقسيم العالم إلى دول ديمقراطية واخري غير ديمقراطية فتتج عنها علاقات هيمنة واستغلال وعدم استقرار في الدول غير الديمقراطية.

وتشكيل التوحيد العالمي يجد تطبيقات زاسعة له في الدول المتقدمة لانه فرضية وثيقة الصلة بعنصر الثقة بين الحاكم والمحكوم. وهنا يكمن سر نجاح التجارب التكاملية في الدول المتقدمة. ومن ثم هناك تجربة الاتحاد الاوربي وتكتل النافتا. بيننا التجارب التكاملية في الدول النامية سرعان ما يكون مألها الفشل نتيجة لفقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم. وهي ناتجة عن طبيعة الانظمة السياسية المتسلطة في هذه الدول. بصرف النظر عن نوع نظامها ملكي او رئاسي او برلماني. لكني اراها ستتعزيز بعد منتصف القرن. مبدا التسييس التدريجي هو الغالب في تجارب التوحيد، والاتحاد الاوربي نموذج تطبيقي واضح. فقد بدا بالجانب الاقتصادي لينتقل بعد ذلك إلى المجال السياسي من خلال توحيد العملة وتشكيله البرلمان الاوربي وصياغة دستور اوربي موحد قبل نهايات ذات القرن.

وللحقيقة ان المجتمع الدولي يميل خلال القرن إلى التكامل المؤسسي والتنظيمي اكثر منه نحو التكامل الاقليمي، فلدينا عدة منظمات منها منظمة التجارة العالمية. لكن الولاء ولو التام لا يمس سيادة الاطراف المشاركة في العملية التكاملية. والنماذج التكاملية ذات طابع جغرافي واقتصادي مثل الاسيان والاتحاد الافريقي والكوميسا والبريكس على التوالي وهو الناتج عن تراجع العاملين الايديولوجي والعسكري. والتكامل في جانب ليس معناه ضرورة تكامل الجوانب الاخري.

الاتجاه السلوكي اصبح اشبه بالدعاية للقيم الليبرالية. بل جعل السلوكيون القيم الديمقراطية والليبرالية في شكل قوانين على شاكلة القوانين العلمية في الطبيعيات. فقد وصف ديفيد ايستون القيم الليبرالية بانها قيم انسانية متحضرة من هنا يجد الاتجاه السلوكي مكانته في عالم القرن ال21 فيما يخص التحولات على مستوى المنظومة القيمية للنظام الدولي. وعدد كبير من السلوكيين يفضلون السلوك الامريكي ويدعون ان يكون هو السائد في القرن الحالي وهذا ما دعي له فوكوياما. هذا يعني ان تلك القيم خطابها ايديولوجي يعمل على خدمة الديمقراطية الامريكية خصوصا، والديمقراطية

الليبرالية عموما. السلوكية هنا لا تقدم سوي حلول جزئية حول كيفية معالجة القيم في السياسة العالمية. وما اراه ان العالم سيسوده الديمقراطية الاجتماعية او الشعبية وليس الليبرالية الغربية، وهذا ليس معناه غيابها، وانما انحسارها. لقد تركت الثورة التكنولوجية وتحديد المعلوماتية وتدققها وانتشارها في بقاع العالم صدي كبير على عملية صنع القرار السياسي. وهو النموذج الذي يمثل احد اهم وابرز النماذج النظرية للاتجاه السلوكي. والقرار السياسي الناجح هو القرار الذي يكون مزود بزخم هائل من المعلومات المفيدة والصحيحة من القنوات المعلوماتية والاعلامية المختلفة.

وادعاء السلوكيين بان انشطة السياسة كعادة التحليل السياسي تسير بانتظام على شاكلة الظواهر الطبيعية امر فيه مغالطات وبعيد عن الموضوعية. سيبقي الاتجاه السلوكي الغربي عموما والامريكي خاصة خطاب ايدولوجي. لكن مع بعد منتصف القرن سيحاول الامريكان والغربيون تطويره ليقترب من سلوك الديمقراطية الاجتماعية اي يبتعد كثيرا عن الديمقراطية الليبرالية. وهذا بعد محاولات مضنية لتطوير الليبرالية الغربية وفشلهم نتيجة عدم مناسبتها لعصر التكنولوجيا والمعلوماتية. كما ان اتجاه التكامل الدولي بمختلف تياراته اتجاه من يفسح المجال امام نماذج تكاملية اخرى، خاصة انه عالم القوي الاقتصادية وتكتلاتها الكبرى. نظريات العلاقات الدولية لن تختفي بل يحدث لبعضها تطوير وانحسار للبعض الاخر.